



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المملكة العربية السعودية وتحولات المكانة الإقليمية

اسم الكاتب: أ.م.د. كوثر عباس الريبي، م.م. فراس عباس هاشم

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2267>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/07 11:28 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتوفرة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجالات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



المملكة العربية السعودية وتحولات المكانة الإقليمية

أم د. كوثر عباس الربيعي^(*)
م. م. فراس
 Abbas Hашم^(**)

المقدمة

شهدت المنطقة العربية في أواخر عام ٢٠١٠ واقعاً جديداً مثل نقطة اختبار لرؤية وتصورات القيادة السعودية لتلك التطورات لاسيما بعد موجة التغيير بسبب الثورات والحركات الاحتجاجية التي اجتاحت العديد من البلدان العربية، وحدوث تحولات في موازين القوى لصالح أطراف غير عربية (إيران، تركيا، إسرائيل) بسبب تراجع الميزان الإقليمي لها، وانكفاء الدول العربية على مشاكلها الداخلية مما دعا إلى تعديل الأداء الاستراتيجي السعودي بما ينسجم مع تلك الإحداث والمتغيرات، إذ بدأ الحديث عن استعادة للدور السعودي الفاعل في منطقة الشرق الأوسط، والذي لا يقتصر على التأثير السياسي، وإنما يشمل أبعاداً دينية واقتصادية، ساعدت على بلورة وإنصاج وتصاعد هذه المكانة الإقليمية السعودية، ومحاولاتها في احتواء القوى غير العربية، فضلاً عن التمدد الإيراني في المنطقة، من خلال تفاعلاتها مع جوارها الإقليمي ومنع وجود أي خطر يهددها، وقدرتها على فرض رؤيتها وإن تقدم نفسها عملاً مؤثراً في التفاعلات الإقليمية.

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة بالكشف عن الأسباب الكامنة وراء الرؤية السعودية للتطورات التي رافق تغيرات هيكلية في بنية النظام السياسي العربي نتيجة الثورات وحركات التغيير، والتدخلات الخارجية، والإجابة على تساؤل بات يطرح كثيراً حول إمكانية المملكة العربية السعودية على ممارسة دور قيادي في المنطقة في وقت

^(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

^(**) كلية العلوم السياسية، جامعة البحرين.

تعدد فيه الفاعلون الدوليون والإقليميون في المنطقة، وإمكانية مشاركتها في تشكيل توازن جديد في المنطقة.

أولاً: المتغيرات الداخلية المؤثرة في اتجاهات الحراك السعودي

تعد التحولات في المنطقة العربية نتيجة الشورات وحركة التغيير والتي بدأت في أواخر عام ٢٠١٠، ومطلع عام ٢٠١١ نقطة تحول كبيرة في إعادة رسم وتشكيل ملامح مرحلة جديدة بما أفرزته من ولادة حكومات جديدة وأنظمة مغایرة لما كان سائداً وسيادة قيم اجتماعية مختلفة.

لقد قلب تأثير حركات التغيير في المنطقة العربية أو ما بات يعرف بـ(الشورات العربية) موازين القوى، ليعاد تشكيل المشهد الاستراتيجي في المنطقة برمتها، وهو ما وصف بـ"صدمة نظرية فلم يكن أحداً قادرًا على التئُّف بما حدث رغم وجود نظريات العدوى ونماذج الدومينو"^(١)، وباتت هواجس المملكة السعودية من جراء المتغيرات الجديدة في المنطقة ضمن أولياتها الإقليمية.

وارتبطت عملية التغيير في سياسة السعودية في التعامل مع القضايا الإقليمية بتحولات يشهدها النظام السياسي فيها، وبادرakah حجم تراجع دور مكانة الولايات المتحدة، وأنها باتت تخوض معركتها في المواجهة وحيدة سواء على صعيد التحديات الداخلية أو الخارجية^(٢)، إذ ينطلق التحرك السعودي الفاعل تجاه الأزمات الإقليمية من إدراك للمخاطر المحتملة، بما يملي على المملكة أن تكون طرفاً أكثر تأثيراً في شكل ونمط التفاعلات السائدة بالمنطقة ..

واجهت السعودية في السنوات الماضية أبان حقبة الملك السابق عبد الله بن عبد العزيز العديد من الإخفاقات في ظل سياساتها الداخلية والإقليمية، تعزى لحملة من

^(١) محمد عبد السلام، كيف ستدار العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، على الرابط:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/12/2176/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8>

^(٢) صالح النعماني ، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي : قراءة في الثورات العربية واستشراف ملاماتها، ط ١ (بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٣) ، ص ٣٢ .

الأسباب منها ما يتعلق بالانقسامات داخل العائلة المالكة أو غياب الرؤية الإستراتيجية تجاه الالتزامات الخليجية وازاء المشكلات الإقليمية وتصاعد حالة الإرهاب والاحتقان المذهبي في المنطقة.

ولم تكن المملكة السعودية بمنأى عن التغييرات التي شهدتها المنطقة. وقد وقعت تحركات سياسية في أكثر من منطقة وعلى أكثر من صعيد خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. وصدرت نحو سبع بيانات تطالب بالإصلاح، كما شهد العديد من المناطق تظاهرات مطالبة بالإصلاح (لاسيما المنطقة الشرقية ومنطقة القصيم وفي جامعة الملك خالد في أبها) فضلاً عن الإضرابات التي عممت شركات كبرى.^(٣) وفي الأعوام اللاحقة كان على المملكة مواجهة النشاطات الإرهابية وعمليات التنظيمات المسلحة على أراضيها.

وعلى الرغم من أن المملكة حققت تقدماً ملمساً في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٤م، حيث تبوأت المرتبة ٣٤ عالمياً مقارنة بالمركز ٥٧ في تقرير عام ٢٠١٣م، منضمة إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً.

كما تبوأت المركز الثاني عربياً وخليجياً والمركز العاشر في مجموعة العشرين، مما يعد تطوراً إيجابياً^(٤) إلا أن المشكلات والمطالب المرتبطة بالإصلاح لم تتوقف في هذه المرحلة. فهناك اختلال في البنى الاقتصادية في بلد ريعي الاقتصاد تسيطر عليه رأسمالية الدولة وتحدد نمط إنتاجه ولا تفرق بين السياسيين النفطيين والتنمويين.^(٥)

^(٣) مجموعة باحثين ، الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت ، ص ٦٣-٦٦.

^(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ المضي في التقدم البناء لدرء المخاطر، ص ٢٣٤.

^(٥) عبد المحسن هلال، الحاجة إلى الإصلاح في المملكة العربية السعودية، منتدى التنمية، اللقاء السنوي الثالث والثلاثين، الدوحة ٢٠١١، ص ٢.

وترتبط الحاجة للإصلاح بواقع المجتمع المعتمد في تكويناته الاجتماعية على القبيلة في وقت تسود فيه العالم مفاهيم دستورية عن المواطنة والحقوق والواجبات، مما افقد المجتمع هوية المواطن.^(٦)

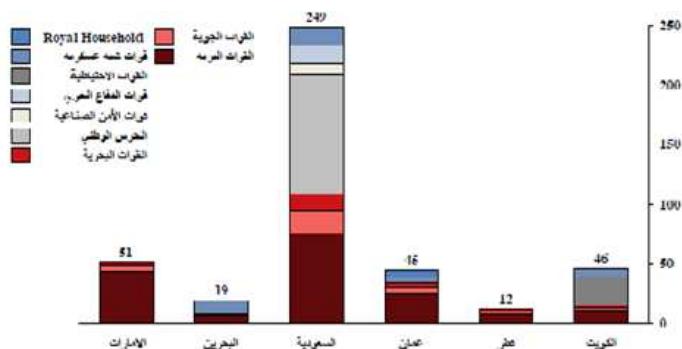
وعليه أدركت الدولة أنها في حاجة لإعادة هيكلة مؤسسي السياسة الخارجية والأمن القومي، حتى تتحرك دولياً على نحو يتاسب مع الأهمية والتأثير السياسي والاقتصادي والديني، الذي تتمتع به ، انطلاقاً من أن تغيير المجتمعات يفرض على الدول التأقلم مع هذا التغيير والاستجابة له، وإن ذلك سيؤدي إلى قيام هوة كبيرة بين المجتمع من جهة، والمجتمع السياسي أو الدولة من جهة أخرى.^(٧)

وتمثل السعودية قوة عسكرية وطنية هي الأكبر بين القوات الوطنية لدول الخليج العربية، ويشير الرسم البياني رقم(١) إلى حجم القوات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي بما يوضح الفارق الكبير بين قوات المملكة وبقية دول المجلس.

رسم بياني رقم (١)

حجم القوات الوطنية لدول مجالس التعاون الخليجي العربي

للعام ٢٠١٢ (بالآلاف)



^(٦) المصدر نفسه ، ص٤ .

^(٧) محمد السعيد إدريس ، اتجاهات معاكسة: مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٨) ، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٢) ، ص ٧٨ .

المصدر: مجموعة باحثين، الخليج ٢٠١٣، الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت، ص ١٦٧

وأتجهت السعودية نحو تطمين الجانب الأمني بالعمل على زيادة مشتريات السلاح، وحسب تصنيف الدول الأكثر إنفاقاً على شراء السلاح كان ترتيب المملكة الرابع عالمياً في عام ٢٠١٣ (انظر جدول رقم ١)، بعد أن كانت في المرتبة السابعة في العام الذي سبقه، وتعزى تلك الزيادة إلى عوامل داخلية ارتبطت بالاضطرابات التي شهدتها المملكة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، والحاجة إلى زيادة كفاءة الأجهزة الأمنية لحماية النظام، وعوامل إقليمية في مقدمتها التوترات السعودية- الإيرانية بشأن الوضع في سوريا ثم في اليمن، كما اضطاعت المملكة بدور مثير للجدل في ثبيت الوضع الراهن في الدول الخليجية المجاورة لها بتدخلها في مواجهة الحركة الاحتجاجية في البحرين.^(٨) والأمر نفسه يمكن أن يقال عن التدخل السعودي في اليمن الذي تسبب في مزيد من الإنفاق على شراء الأسلحة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

ووافقت الحكومة الأمريكية في السنوات الأخيرة على تلبية طلبات أسلحة ضخمة تقدمت بها السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودول خلессية أخرى، وتعد السعودية أكبر مشتر للسلاح الأمريكي، إذ تقدمت في عام ٢٠١١ بطلب لشراء ١٥٤ طائرة من طراز F-15SA.^(٩) كما سمحت الحكومة الأمريكية ببيع المملكة صواريخ جو سطح بعيدة المدى في سنة ٢٠١٣، وهي أول صفقة من نوعها تعقد مع دولة في المنطقة.^(١٠) وحصلت شركات فرنسية على عقود تسليح مع السعودية في العام نفسه. إذ حصلت شركة (ليكس) على عقد لتحديث أربع فرقاطات وسفينة دعم تابعة

^٨ ساميرلو-فريمان، كارينا سولميرانو، هلن ويلاند، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، من بحوث كتاب السلاح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٤، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٤، ص ٢٤١.

^٩ بول هلدون، مارك برزملي وأخرون، التطورات التي شهدتها نقل الأسلحة في سنة ٢٠١١، السلاح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٢، ص ٣٥٨.

للحربية السعودية، وتم إبرام صفقة بين الجانبين لشراء منظومات صواريخ سام^(١). VL Mica

جدول رقم (١)

الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٣

المرتبة عالميا	الإنفاق عام ٢٠١٣ بمليارات الدولار احسب سعر صرف السوق	نسبة التغير من -٢٠٠٤ (بالمئة) ٢٠١٣	الحصص الم المحلي (بالمائة) ٢٠٠٤ ٢٠١٣	الحصة العالمية في ٢٠١٣ (بالمائة)	الإنفاق في ٢٠١٣ (بمليارات الدولارات مكافئ للقوة الشرائية)
الرابعة	٦٧	١١٨	٩,٣	٨,١	٣,٨

المصدر: سام بيرلو - فريمان، كارينا سولميرانو، هلن ويلاند، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، من بحوث كتاب: السلاح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٤، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٤، ص ٢٤٢.

وباتت تطرح في الآونة الأخيرة إمكانية حصول المملكة على السلاح النووي بالتعاون مع دولة باكستان التي طالما حظي برنامجها النووي بدعم سعودي منذ تسعينيات القرن الماضي^(١٢) وبتغاضٍ أمريكي، ضمن صفقة لتأمين المخاوف السعودية من الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع إيران في تموز/يوليو ٢٠١٥ حول البرنامج النووي الإيراني. وهناك محاولات لتسوية التوتر السعودي في الحصول على السلاح النووي، بل إن أطرافاً سعودية تقف وراء بعض التسريبات بهذا الخصوص على أساس أن المملكة مسؤولة عن امن الخليج كله واليمن وحتى مصر والأردن، وان ترسانتها العسكرية تعد صمام أمان لهذه الدول في مواجهة (الأطماع الإيرانية)، وان امتلاكها لعلاقات بحثية

^{١٠} سيمون ت. ويفرمان، نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، لسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٢، ص ٣٥٣.

^{١١} المصدر نفسه ص ٣٦١

^{١٢} سيمون هدسون، تلميحات نووية دقيقة في اجتماع سعودي باكستاني، ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، على الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/nuclear-nuances-of-saudi-pakistan-meeting>

متينة مع دول نووية مثل باكستان، وعلاقات اقتصادية متطرورة مع دول نووية أخرى، يمكن أن تنجح بنية تحتية لبرنامج نووي بالاستعانة بمواردها الاقتصادية الضخمة.^(١٣)

كما أدت التطورات السياسية في المملكة اثر وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز وتولي العرش من قبل الملك سلمان بن عبد العزيز، وما رافق ذلك من قرارات بتعديلات وزارية وإدارية واسعة، إلى انعكاس ذلك على قرارات السياسة الخارجية التي كان بعضها امتداداً لسياسات المرحلة السابقة. إذ واصلت المملكة دعم مصر التي تعدّها دولة محورية في المنطقة، وتمكنّها من مواجهة الصعوبات بعد التغييرات التي حدث خلال الأعوام السابقة، وحاولت عقد مصالحة بين مصر وقطر^(١٤)، بعد أن تصاعدت الخلافات بينهما على خلفية دعم قطر للإخوان المسلمين (وهو تنظيم تم حظره في مصر). كما تواصل التدخل السعودي في اليمن بل تصاعد إلى إنشاء تحالف بقيادة دولي تحت ذريعة مواجهة (التمرد الحوثي) والدفاع عن الشرعية، كما ظاهر المسؤولون السعوديون باللذين من بعض القضايا المتعلقة بالموقف من المواجهات المسلحة والصراعات التي تشهدها سوريا منذ عام ٢٠١١، بينما سعت المملكة إلى تطبيع العلاقات مع العراق وإعادة فتح سفارتها في بغداد، بعد أن شاب التوتر علاقتهما لسنوات.

وبحسب وزارة الخارجية السعودية فإن الأولوية للدائرة الخليجية وهي تسعى إلى تنسيق وتوحيد السياسات المشتركة لاسيما في الجانب الأمني والاقتصادي، تليها الدائرة العربية إذ تحرص المملكة على القيام بدور (المساند للدول العربية) والداعي لحل الخلافات فيما بينها، ثم الدائرة الإسلامية انطلاقاً من كون أراضي نجد والحجاج هي مهد الرسالة المحمدية، ودولياً تسعى المملكة إلى التفاعل مع القوى المؤثرة دولياً، وإن يكون لها تأثير في المنظمات الدولية السياسية والاقتصادية وفي سوق

^{١٣}) امل عبد العزيز الهراني، صافرة انطلاق البرنامج النووي السعودي، صحفة الشرق الأوسط، ٢١ أغسطس ٢٠١٥، العدد ١٣٤١٥.

^{١٤}) مجموعة باحثين، الخليج في عام ٢٠١٤-٢٠١٥، الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٥، ص ٣٢.

النفط.^(١٥) وعلى الرغم من ادعاء المملكة بأهمية عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى إلا أنها تورطت في البحرين وسوريا واليمن بدرجات متفاوتة، اعتقادا منها بضرورة ممارسة دور قيادي فاعل يضمن لها الريادة واستمرار التأثير.

أما الوضع الاقتصادي للمملكة السعودية والذي عد أهم مصادر قوتها واستحواذها على المكانة الأكبر بين دول الخليج العربية مجتمعة، فإنه في الواقع يشتمل على الكثير من مكامن الخلل ولا تقتصر المشكلة الاقتصادية على الاعتماد على النفط المهدد بالتناقص والنضوب إذ يشير تقرير للبنك الدولي إلى أن الارتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي في السعودية يهدد ضمان حقوق الأجيال المقبلة من الشروة النفطية. وفي تقرير لصندوق النقد الدولي فإن تدني أسعار النفط يمكن أن يتسبب في عجز في ميزانية السعودية قد يصل إلى ٢٠٪ في عام ٢٠١٥^(١٦). وتزداد النزعة الاستهلاكية في بلد يتزايد فيه السكان وما يرافق ذلك من حاجة لتأمين المياه والخدمات وفرص العمل بعد تفاقم مشاكل البطالة والإسكان. بل يمتد الأمر إلى التخطيط الاستراتيجي وإدارة موارد الدولة وسوء التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المعنية بشؤون الطاقة، وافتقاد الخطط التنموية إلى تخطيط حقيقي للتنمية المستدامة، مما يؤدي إلى هدر كبير في الأموال، وفضلاً عن ذلك يعتمد القطاع الخاص على الدعم الحكومي بشكل كبير، ويتشهي الفساد في مفاصل الدولة، وصعوبة محاسبة المفسدين بسبب النفوذ. وعلى الرغم من اعتراف الحكومة بوجود الفساد وقيامها بإنشاء هيئة لمكافحته فقد تدنى تصنيف المملكة في تقارير منظمة الشفافية الدولية من ٥٧ في عام ٢٠١١ إلى ٦٦ في تقارير عام ٢٠١٢^(١٧).

ويرتبط الخلل الأمني بالبنية الاقتصادية والسياسية في دول المنطقة مما يعقد المشكلات المرتبطة بتلك البنى.^(١٨) إذ تعدد التهديدات الداخلية للنظام الخليجي

^{١٥}) وزارة الخارجية السعودية، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، ٢٤/٢/١٤٣٥، على الرابط: <http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy/Pages/ForeignPolicy24605.aspx>

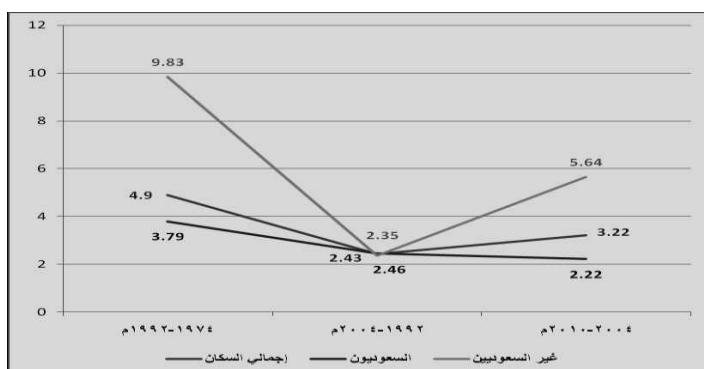
^{١٦}) صندوق النقد الدولي : ميزانية السعودية مهددة بعجز كبير في عام ٢٠١٥ ، عن موقع: ارتى العربي على الرابط: <http://arabic.rt.com/news/784735>

^{١٧}) مجموعة باحثين، الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢-١٣٣

العربي وفي مقدمتها الخلل في التركيبة السكانية التي يشكل الوافدون من جنسيات مختلفة ما نسبته ٦٤٪ منها ، والعدد في تزايد، مما يؤثر سلبا في بنية المجتمع وثقافته وهويته الوطنية، بعد أصبح المواطنون في بعض دوله يشكلون أقلية قد لا تتجاوز ٢٠٪^(١٩) وتعاني السعودية من هذا الخلل كغيرها إذ تشكل العمالة الأجنبية والوافدون نسبة واضحة من سكانها كما يظهر من الرسم البياني رقم (١)

رسم بياني رقم (١)

التركيبة السكانية في المملكة العربية السعودية



المصدر: رشود بن محمد الخريف، التغيرات الديموغرافية والخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية ، مسقط ٨-٧ يناير ٢٠١٢ ، ص. ٧.

ثانياً: المملكة ودول الخليج العربية: يشير الواقع الأمني في دول الخليج العربية عموماً إلى عدم مقدرتها على الدفاع عن نفسها، أو تأمين حمايتها عسكرياً مما أدى إلى أن تجد أنها في التحالف مع دول عظمى وتقدمها تسهيلات عسكرية لها. وتفسر علاقة دول الخليج مع الدول الكبرى على أنها علاقة مصالح مشتركة تشهد أحياناً قدرًا من التناقض وأحياناً أخرى تمر بظروف متنافرة. ويبلغ عدد القوات الأجنبية المرابطة في

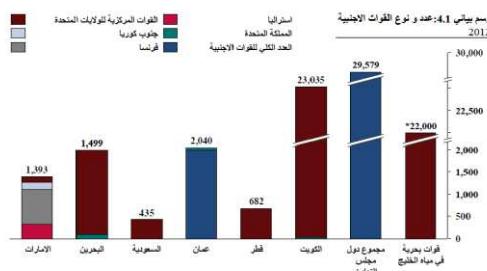
^(١٩) ايمن ابراهيم الدسوقي، معضلة الاستقرار في النظام الاقليمي الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد ٤٣٤ ، نisan ٢٠١٤ ، ص ٧٠

دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة نحو ٣٠ ألف عسكري.^(٢٠) انظر الرسم البياني

رقم (٢)

رسم بياني رقم (٢)

توزيع القوات الأجنبية في دول الخليج العربية

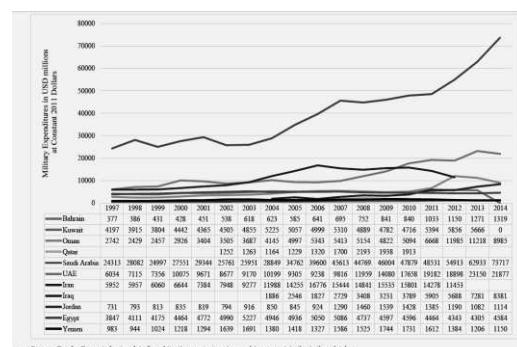


المصدر: مجموعة باكتين ، تصميم اسبيت واسيسون، سرس اسيج سيسيس سمسية، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت، ص ١٦٥

وعلى الرغم من الوجود العسكري الكثيف للقوى الأجنبية إلا أن الإنفاق العسكري لدول الخليج العربية مجتمعة يعد أعلى من إنفاق بقية الدول العربية كما يظهر من الرسم رقم (٣)

رسم بياني يوضح الإنفاق الخليجي على السلاح مقارنة بالعديد من الدول العربية وإيران

للفترة من ١٩٩٧-٢٠١٤



Source: Anthony H. Cordesman,Military Spending and Arms Sales in the Gulf, csis, Apr 28, 2015,p14

٢٠) مجموعة باحثين ، الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥

وأنسجاماً مع نظرية (الدومينو) أدركت السعودية عامل الضعف الاستراتيجي في المنطقة، وان من شأن سقوط أي بلد أمام موجة الحراك الشوري سيؤدي إلى سقوط بلدان أخرى، مما ولد حالة من الإدراك لضرورة التحرك والاحتواء لمنع تساقط الأنظمة الحليف لها، من خلال سياسة إعادة التأهيل على الصعيد السياسي أو الاقتصادي .

وركزت السعودية اهتمامها في تكشف نشاطها في منطقة الخليج العربي على نحو يسمح بتجنب تداعيات الثورات العربية، من خلال الأطر التي يوفرها مجلس التعاون الخليجي، وطرحت فكرة توسيع منظومة التحالفات عبر دعوة كل من الأردن والمغرب في ٢٠١١ ، للانضمام إلى المجلس، ثم التدخل الخليجي في البحرين على إثر احتجاجات شباط / فبراير ٢٠١١ من خلال قوات "درع الجزيرة" في آذار / مارس ٢٠١١ ، ثم توفير المساعدات المالية لمملكة البحرين وسلطنة عمان.^(٢١)

ودشنَت دعوة مجلس التعاون الخليجي لكل من المغرب والأردن ، لمرحلة جديدة للتحالفات العسكرية والاستراتيجية مما له أثره على المستويين الإقليمي والدولي. وفيما يقابل "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي سبق لإدارة جورج بوش الابن إن تبنّته ، والذي يمتد من المغرب إلى باكستان ، أعلنت الدول الخليجية عن إستراتيجيتها الاستباقية لتفوّتها نفوذها الإقليمي والدولي، عبر محور يمتد من المنطقة المغاربية إلى آسيا الوسطى ، تلعب فيه كل من المغرب والأردن وباكستان أدوارها لتحقيق هذا الهدف.^(٢٢)

^{٢١}) السعدي العادي ، الشرق الأوسط متغيرات الواقع وأفاق المستقبل ، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات، بتاريخ ٢٥/٢٠١٤ ، على الرابط <http://www.noonpost.net/content/2823>

^{٢٢}) فؤاد فرجاوي ، تحالف الملكيات : دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والأردن ، مجلة السياسية الدولية ، العدد (١٨٥) (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، يوليو ٢٠١١) ، ص ٩٩ .

وأوضحت السعودية أنها تضع الموضوع الخليجي محورا لها في سياستها الإقليمية والدولية، وأعطت رسالة واضحة أن مبادئ السياسة السعودية لا تتغير لأنها تنطق من عقيدة سياسية، وهو ما أشار إليه الملك (سلمان بن عبد العزيز) في كلمته عند توليه مقايد الحكم، إنها ثابتة على نهج المؤسس(عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي آل سعود ١٩٣٢-١٩٥٣)^(٢٣)، بما يملي على المملكة أن تكون طرفاً أكثر تأثيرا في شكل ونمط التفاعلات السائدة بالمنطقة ومن أجل بلورة هذه الرؤية استندت سياسة المملكة إلى مقاربة في سياستها الخارجية تقوم على :

أولاً: زيادة فاعلية دورها الخليجي في إطار مجلس التعاون الخليجي؛ إذ طرحت المملكة تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد ضمن مبادرة الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز في قمة دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في عام ٢٠١١، التي دعا فيها إلى "تجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد لتشكل دول المجلس كياناً واحداً يحقق الخير ويدفع الشر استجابة لطلعات مواطني دول المجلس ولمواجهة التحديات التي تواجهها".^(٢٤)

ودوافع السعودية لطرح فكرة الاتحاد الخليجي كثيرة منها ما كان آنذاك يرتبط بحركات التغيير في المنطقة العربية اذ ولد مشروع الاتحاد من رحم الإحساس بالخطر الوشيك متمثلاً بتداعيات حركات التغيير ، والدافع الاستراتيجي المرتبط بالتمدد الإيراني وقلق المملكة وبقية دول الخليج من إمكانية قيام إيران باستغلال أحدات المنطقة، لزيادة تمددها والعمل على اختراق أنهاها، والدافع الذاتي أو المصلحي متمثلاً برغبة السعودية في استغلال الأحداث لصالحها ودفع دول الخليج القلقة من التحركات الإيرانية إلى الانضواء تحت قيادتها كونها أكبر وأقوى دولة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، ودافع مستقبلي يتمثل في الرغبة بتطوير العمل الخليجي المشترك بعد أكثر من ثلاثة

^{٢٣} محمد فهد الحرائي، ماذا يجري في الرياض ، مقال منتشر على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، بتاريخ (٤/مارس/٢٠١٥)، على الرابط <http://www.albayan.ae/opinions/articles/2015-03-04-1.2324627>

^{٢٤} إعلان الرياض في ٢٠/١٢/٢٠١١، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، على الرابط: <http://www.gccsg.org/index5a4e.html?action=News&Sub>ShowOne&ID=2240&T=A>

عقود من محاولات التكامل بما يقوى دول المجلس في مواجهة التحديات المستقبلية.^(٢٥)

ثانياً: الانخراط النشط والتأثير في المناطق المجاورة (العراق ، اليمن ، سوريا ، مصر ،...) للترويج لدورها الفعال كما تضطلع في تسوية الصراعات الإقليمية، في ظل تراجع مكانة بعض الدول العربية وانخفائها .

ثالثاً: محاولة موازنة الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي، عبر محاولة تعويق الوصول إلى الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة، ثم محاولة الحصول على التقنية النووية، ومحاولات زج باكستان في هذا التناقض بالسعى للحصول على التقنية النووية منها أو بالإضافة من القوات المسلحة الباكستانية في التحالف الذي أقامته السعودية لمحاربة الحوثيين في اليمن.

ثالثاً: المملكة السعودية ودول الإقليم: يشكل الشاغل الإيراني والتنافس على النفوذ الدافع الأول للتحركات السعودية في الإقليم. ويدرك صانع القرار السعودي بان الدور المأمول يصطدم بعده عوامل جيوسياسية، أبرزها التناقض السعودي - الإيراني على النفوذ في الخليج العربي، واعتماد السعودية على المظلة الأمنية الأمريكية، مما يعيق استقلالية اتخاذ قرارها الأمني والاستراتيجي، والبقاء المصالح السعودية - الإسرائيلية ضمنيا حول صورة مواجهة الطموح النووي الإيراني.^(٢٦)

وفي إجراء وقائي قد تلجأ إليه السعودية بهدف إضعاف الدور الإيراني المؤثر في المنطقة واحتواه، ان يدفع ذلك إلى التقارب أو حتى التفكير في التحالف مع إسرائيل، فقد ذكرت إحدى وسائل الإعلام البريطانية عن إنباء تحالف لإقامة "الهلال المعتمد" في الشرق الأوسط ترعاها الولايات المتحدة بين السعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل لاحتواء إيران بدل مواجهتها ووفقا لهذا الاتفاق تقوم إسرائيل بإقامة محطات رادار في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لمنع

^{٢٥}) عبد الحافظ عبد الله، الأبعاد الحرجة: اتحاد دول الخليج بين الدوافع والصعوبات، ضمن أوراق ملحق مجلة السياسة الدولية (اتحاد دول الخليج العربي آفاق المستقبل) السياسة الدولية ، العدد ١٩٦٤، أبريل ٢٠١٤، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، ص.٩.

^{٢٦}) مجموعة باحثين، الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥ .

طهران من كسب أي ميزة إستراتيجية في المنطقة^{٢٧})، وهذا ما قاله سفير إسرائيل مايكل أورين في مقال لصحيفة "جیروزالیم بوست" بتاريخ (٢٠١٣/٩/٢٢) : "لم يكن هناك على الأرجح التقاء على مصالح أكبر بين إسرائيل والدول النفطية العربية في الخليج"، مضيفاً "أن إسرائيل لديها اتفاقات متبادلة مع هذه الأنظمة العربية ليس فقط حول إيران وسوريا، ولكن أيضاً حول مصر وفلسطين"^{٢٨}). وما أكدته أنور عشقي (رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية في جدة) في تصريح له لصحيفة "يديعوت أحرونوت" ، على هامش المنتدى الاقتصادي الذي انعقد في العاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة ١٤-١٢ أيار/مايو في ٢٠١٥ ، قائلاً: "أن على الإسرائيليين استيعاب أننا نريد تعزيزاً بين الدول العربية وإسرائيل" مضيفاً "أن السعودية نفذت دائماً التزاماتها وانت متبرون عندما يحين موعد التطبيع، كيف ستقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية مع ٢٢ دولة عربية وكذلك تعانا تجارياً وعلاقات ثقافية"^{٢٩}) ويتلخص الهدف الاستراتيجي السعودي بمحاولة إسقاط النظام الحالي في سوريا بحلول نظام بديل عنه يسهم بتعزييم مركزها الإقليمي، فضلاً عن تطبيق العراق وتعطيلها للميزة التي تتمتع بها إيران بتطويقها للفضاء السعودي .^{٣٠} لذلك استندت في إستراتيجيتها بالتعاون مع قطر بتقديم الدعم المالي والعسكري لتنظيمات إسلامية

²⁷) Containing Iran': Israel 'in talks' to join alliance with Saudi Arabia, Jordan, Turkey, May 05, 2013 ,rtcom/news/israel-iran-security-alliance-us-832/

²⁸) مروان قبلان، العلاقات الأمريكية السعودية انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه ، (بيروت ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ٢٠١٤) ، ص ١٩ .

(*) في إشارة إلى المبادرة السعودية - العربية للسلام التي أطلقها العاهل السعودي الراحل (عبد الله بن عبد العزيز) عندما كان ولياً للعهد وتبنّتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢ بالإجماع، وتهدّف إلى إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي وتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل وحل مشكلة اللاجئين مقابل التزام إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ . ألا أن إسرائيل بقيادة رئيس الوزراء الأسبق (Ariel Sharon) لم ترد عليها رسمياً ولاحقاً اشتُرطت قبلها بشروط تغرنّها من مضمونها. للمزيد من حيثيات الموضوع ينظر: صحيفة القدس العربي، العدد ٨٠٩) ، لندن ،

. ٧ ٢٠١٥

²⁹30) ÖMER TAŞPINAR,Turkey and Saudi Arabia: strange bedfellows in December 02, 2012 Syria,ww.todayszaman.com/.../omer-taspinar/turkey-and-sa..

مختلفة والعمل على تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية بهدف إضعاف المحور الإيرانيي السوري.

وتحاول السعودية أن تكون لاعبا أساسيا في المنطقة من خلال تبني إستراتيجية الاحتواء وتطويق إيران عبر سياسية الباب الخلفية من باكستان وإحاطتها بحزام إسلامي قابل للتمدد إلى داخل أراضيها للتحول دون استمرار صعودها الإقليمي، معتمدة بذلك الفاعلين من غير الدول، من المعارضين والتنظيمات المسلحة في سوريا أو العراق التي ترتبط بعلاقات وثيقة معها.

وبحسب المعطيات الجديدة في المنطقة، فإن السعودية أصبحت تدرك الحاجة إلى تطوير تحالفاتها الإقليمية بالاعتماد على نفسها لمواجهة التحديات الخارجية وعلى هذا الصعيد تبلورت في الأفق مساع حشية من قبل الملك (سلمان بن عبد العزيز) لبناء تحالف إقليمي في المنطقة يضم تركيا ومحور الدول السنوية لجسم العديد من الملفات الشائكة^(٣). لذلك حاولت من خلال سياسة الأحلاف إعادة ترتيب الشؤون الإقليمية على أسس إستراتيجية، إذ أعادت مصر إلى الساحة العربية مع ضمان توفير الدعم لها من قبل الإمارات العربية المتحدة وقطر بمشاريع استثمارية للنهوض بالاقتصاد المصري الذي عانى كثيرا خلال السنوات الماضية.

واتخذت السعودية خطوات من أجل لعب دور محوري في إعادة العلاقات بين مصر وحركة حماس بعد وضع مصر الحركة ضمن المنظمات الإرهابية. بهدف التقارب مع حركة حماس من أجل ضرب إيران عن طريق عزل حماس عنها، وهذه التقارب تدعمه تصريحات القيادي الفلسطيني (محمود الزهار) خلال ندوة سياسية نظمها مركز الدراسات السياسية والتنموية في غزة يوم ١٥ آذار / مارس ٢٠١٥ قائلاً: "إن السعودية تقود الخليج ودولة عظمى في المنطقة وتسعى بسبب التغيرات السياسية وسيطرة الحوثيين على اليمن، إلى علاقة جيدة مع حركة حماس".^(٤)

^(٣) إسماعيل جمال ، أنقرة تأرجح بين طهران والرياض وقرارها سيعيد تشكيل التحالفات الإقليمية في المنطقة، صحيفة القدس العربي ، العدد ٨٠٦٨ () ، لندن ، ٢٠١٥ ، ص ١٠ .

^(٤) نقل عن : السعودية وإيران ردع يسيق المصالحة ، صحيفة القدس العربي ، العدد ٨٠٦٧ ، في ٤/٤/٢٠١٥. الرابط: <http://www.alquds.co.uk/?p=322628>

وفي الوقت نفسه، نظرت السعودية إلى إطلاق الولايات المتحدة في العام ٢٠١٣ محادثات مع إيران لإنهاء قضية الملف النووي الإيراني، على أنها تهدى لتفوذهما الإقليمي، وأنها تضفي الشرعية على طموحات إيران الإقليمية، وهو ما أشار إليه (عبد الله عسکر) رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى السعودي في تصريح لوكالة رويترز في تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠١٣ ، قائلاً : "إنا قلقون من إعطاء المزيد من الدور لإيران ومساحة أكبر في المنطقة".^(٣٢)

وربما وجدت دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما السعودية دوافع قوية لتنويع تحالفاتها الإستراتيجية، والى بناء تحالفات إقليمية جديدة مع روسيا والصين والهند لمواجهة تحديات البيئة الأمنية في هذه الحقبة وكذلك لإعادة التوازن مع الولايات المتحدة في حال أي تصعيد يهدد مصالحها الحيوية بالمنطقة أو يهدد أمنها واستقرارها .

في المقابل هناك من يشكك في عدم قدرة الخيار الاستراتيجي السعودي بتوسيع تحالفاتها الجديدة مع القوى العالمية الصاعدة مثل مجموعة البريكس (تضم كلاً من البرازيل والصين وروسيا والهند وجنوب أفريقيا) على تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة. وهو ما عبر عنه "روبرت غورдан" السفير الأميركي السابق لدى الرياض بالقول: "إن أي تحالفات سعودية مع قوى أخرى ستكون لها حدود ولا توجد دولة في العالم قادرة على توفير الحماية للسعودية وحقولها النفطية واقتصادها أكثر من الولايات المتحدة ."^(٣٣)

ولم تستطع المملكة أن تبقى بمنأى عما يجري في دول الإقليم لاسيما العربية منها، وجاءت التطورات في اليمن التي تتكامل جغرافيا مع المملكة السعودية، لتشعها في مركز الحدث. فقد أدركت السعودية أهمية اليمن وعدتها "الحديقة الخلفية" لها فهي تراقب الأمور فيها عن كثب، وتعد الأمان في اليمن جزءاً من الأمن الوطني لها ولدول

33)ELIZABETH DICKINSON,Can Saudi Arabia's New King Manage a Restive Middle East, FOREIGNPOLICY.COM, JANUARY 23, 2015

"٣٣) خيام محمد الرعبي، السياسة الخارجية السعودية: هل تشهد تبدلًا في مواجهة التحديات الجديدة مقال منتشر في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، بتاريخ (٢٠١٣/١/٩)، على الرابط <http://www.syria-news.com/dayin/mosah/readnews.php%3Fid%3D10412>

مجلس التعاون الخليجي، ومنذ إن بدأت الأزمة فان السعودية اتبعت سياسة مختلفة، وأضحت تزايد نفوذ الحوثيين وسيطرتهم على السلطة ، يمثل تهديداً لذلك أعلنت بأنها ستستخدم الإجراءات المطلوبة لحماية أنها واستقرارها ومصالحها الحيوية هناك، وهذا ما عبر عنه السفير السعودي في الكويت (عبد العزيز الفايز) قائلاً : "إن أي تهديد لأمن واستقرار اليمن هو تهديد لأمن واستقرار المنطقة".^(٣٤)

وهكذا فإن السعودية تنظر لتطورات الأزمة اليمنية لاسيما بعد سيطرة الحوثيين وحلفائهم على اغلب مناطق اليمن من زاوية تعزيز مخاوفها من توسيع نفوذ إيران الإقليمي وسيطرتها على مضيق باب المندب فضلاً عن سيطرتها على مضيق هرمز مما سيترك تداعياته على مصالحها الإقليمية، والتحكم بطرق الملاحة لذلك سعت لتوجيه رسالة واضحة، بأنها لن تقف مكتوفة اليدين إزاء ما يحدث.

وإزاء ذلك رأت السعودية تهديداً حقيقياً من محاولات التمدد الإيراني في اليمن قد ت hubs في ميزان القوى لصالح إيران، وشاطرتها في ذلك بعض الدول العربية وال نتيجة أن السعودية ومن ورائها العديد من دول المنطقة تخوض حرباً لاعتبارات جيوستراتيجية تتجاوز الشأن اليمني الداخلي.^(٣٥)

ويضفي ذلك في مجمله صعوبات عديدة على السعودية وتوجهها من التداعيات المحتملة للازمة اليمنية على مصالحها ودورها الإقليمي، وحسب ما يرى الكاتب عبد الوهاب بدراخان "لم يمكن إمام السعودية خيار آخر إلا ترتيب الوضع اليمني والذي بات يشكل إزعاجاً جدياً لها في المستقبل... وإن الوضع الاستراتيجي للسعودية في الخليج كان في تراجع إلى حد كبير، وهذه الخطوة الأخيرة بما فيها من تضامن بين خمس دول خلية، تشكل نوعاً من محاولة لتصحيح واستعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة".^(٣٦)

^{٣٤} تصريح السفير السعودي في الكويت لصحيفة الرأي ، العدد(١٣٠٦٦)، الكويت ، ٢٠١٥ ، ص ٥

^{٣٥} عبد العلي حامي الدين ، الحرب في اليمن إبعادها ومخاطرها ، صحيفة القدس العربي ، العدد(٨٠٦٣)، لندن ٢٠١٥، ص ٢٣ .

^{٣٦} نقلًا عن: السعودية تحرك ضد الحوثيين لإنقاذ وزنها الإقليمي ، موقع صحيفة رأي اليوم الالكترونية الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت)، بتاريخ (٢٠١٥/٣/٢٦) ، على الرابط التالي :
<http://www.raialyoun.com/%3Fp%3D235920>

لقد أدت الإحداث المتتسارعة إلى إدراك القيادة السعودية وحليفاتها من الدول الخليجية، بان عليها إن تحسّم قراراتها حيال التدخل في اليمن مؤكدة عدم السماح للعدو الإيراني بالسيطرة على مضيق باب المندب، والتحكم بالملاحة في بحر العرب والبحر الأحمر، مما يهدد الكثير من المصالح الإقليمية العربية ويجعلها تحت سيطرتها ونفوذها .

ومن أجل احتواء الواقع الجديد انتقلت السعودية إلى موقع المبادر لا المنتظر للتدخل في اليمن من أجل تعديل ميزان التراجع في وزنها الإقليمي والداخلي والذي يعد ببساطة أول محاولة جدية سعودية لموازنة ما حصل في تسعينيات القرن الماضي، وهذا تغيير كبير في معالم السياسة السعودية في المنطقة، التي كانت تكتفي، ضمن حركتها الإقليمية، بتحريك حلفاء لها في المنطقة، ومدهم بالمال أو السلاح عبر وسطاء، وكانت حركتها مؤطرة دائمًا بسياسات حذرة، لذلك تؤشر حرب التحالف العربي بقيادة السعودية ضد الحوثيين والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق(علي عبد الله صالح) في اليمن بداية مرحلة عربية جديدة تخرج فيها السعودية وبعض حلفائها في الخليج العربي عدا سلطنة عمان من الانكفاء على ذاتها إلى لاعب رئيسي في المعادلات الجيوسياسية المتبادلة في المنطقة وقدراتها على الفعل ورد الفعل^(٣٧).
ويبدو إن التحالف العربي بقيادة السعودية أثبت منذ انطلاق عملية (عاصفة الحزم)^(٣٨) في ٢٦ آذار / ٢٠١٥ وحتى الإعلان عن انتهاء العمليات العسكرية في ٢١ نيسان / ٢٠١٥ خروجه من دائرة الانتظار إلى دائرة الفعل من خلال العمل على إعادة بناء المشهد اليمني من ناحية، ومن جهة أخرى أثبت دوله أنها باتت أطرافاً فاعلة في تحقيق أمنها الجيوسياسي، لها مصالحها وحقوقها وأهدافها في محيطها الإقليمي، هذه الخطوة ستزيد من الاعتراف الدولي بدورها في حل النزاعات الإقليمية، وستكون لها تأثيرات طويلة الأمد لاحقاً، وربما سيكون من معالمها على المدى القصير، الإسهام في دور سياسي إقليمي فاعل، يوفر لها الدعم من الداخل قبل الخارج^(٣٩). فالدور السعودي

^{٣٧} صحيفة القدس العربي ، العدد (٨٠٦٣) ، لندن ، ٢٠١٥ ، ص ٢٣ .

^{٣٨} حسن مصدق ، عاصفة الحزم. معادلة سياسية جديدة لتعديل موازين القوى ، صحيفة العرب ، لندن ، العدد . ٢٠١٥ ، ٩٨٧٦) .

ما هو إلا محاولة جدية للتحول من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات وبدأ ذلك واضحاً في الأزمة اليمنية لاستعادة التوازنات وتصحيحها في المنطقة والإيحاء بوضع حداً للتمدد الإيراني .

خاتمة

يمكن القول أنه منذ العام ٢٠١٠ دفعت المتغيرات في البيئة الإقليمية المملكة العربية السعودية نحو إعادة النظر في بعض المشكلات والتحديات التي تعرضت إليها سياستها واتجهت على صعيد الرؤى والتصورات نحو البحث عما تراه أفضل لتعزيز أنها والاستقرار في المنطقة.

إذ دعت الحاجة إلى التكيف في تشكيل مواقفها إزاء القضايا الإقليمية، بما يتناسب مع المتغيرات التي حصلت في هيكلية النظام الإقليمي العربي وتراجع مكانة بعض الدول الإقليمية الفاعلة، مما أدى إلى تعدد أطروحات السعودية الإقليمية لصياغة توجهاتها الإستراتيجية لمواجهة حالة الإخلال بالتوازن في المنطقة، فضلاً عن ذلك حرصها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حلفائها الإقليميين كما يحصل في اليمن .

ويمكن مما تقدم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

١- لم تخف السعودية هواجسها في التعاطي مع الثورات وحركات التغيير في المنطقة وما أفرزته من صعود للإسلام السياسي ،فضلاً عن ذلك أنها أطاحت بحلفائها بالمنطقة.

٢- كان الأداء السعودي أكثر تكيفاً مع طبيعة المتغيرات الإقليمية وساعد في تطوير مدركاتها بضرورة إعادة صياغة دورها ورؤيتها للتطورات بما يتناسب مع موقعها الحالي كقوة إقليمية فاعلة.

٣- انعكست التغيرات السياسية في السعودية بعد وصول الملك سلمان بن عبد العزيز وتبنيه سياسة غيرت في أداء السياسة الخارجية وتوظيف الإحداث لصالحها بالرغم من التحديات والتهديدات التي باتت تتعرض لها.

٤- إن التعامل السعودي إزاء المتغيرات الإقليمية، ينم عن تصاعد في الدور الإقليمي بعد حالة السكون التي كانت تعيشها وانتقالها عبر تحركاتها في المنطقة من المرحلة التي وصفت بـ"المتأثر" إلى مرحلة "الفاعل المؤثر".

٥- وجدت السعودية الفرصة مواتيه لها في استثمار متغيرات الأزمة اليمنية نحو إعادة تشكيل التوازنات الجديدة لصالحها وتجاوز التحالفات القديمة .

لقد أفادت السعودية كونها دولة إقليمية فاعلة وبرزت أكثر قوة في التعامل مع الأزمات، فكانت الدولة الأقل تأثراً بموجة التحولات في المنطقة، ولا ينحصر هذه الدور فقط في التأثير السياسي، وإنما يشمل أبعاداً ثقافية ودينية لما تمتلكه مكانة في العالم الإسلامي وبرزت أكثر قدرة في فهم كيفية التعاطي مع البيئة الإقليمية.

ملخص

منذ العام ٢٠١٠ دفعت المتغيرات في البيئة الإقليمية المملكة العربية السعودية نحو إعادة النظر في بعض المشكلات والتحديات التي تعرضت إليها سياستها واتجهت نحو البحث عما تراه أفضل لتعزيز أنهاها والاستقرار في المنطقة. إلا أن هذا الدور جوبه بتحديات داخلية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وإقليمية ودولية.

إذ دعت الحاجة إلى التكيف في تشكيل مواقفها إزاء القضايا الإقليمية، بما يتاسب مع المتغيرات التي حصلت في هيكلية النظام الإقليمي العربي وتراجع مكانة بعض الدول الإقليمية الفاعلة، مما أدى إلى تعدد أطروحات السعودية الإقليمية لصياغة توجهاتها الإستراتيجية لمواجهة حالة الإخلال بالتوازن في المنطقة، فضلاً عن تامين التزاماتها تجاه حلفائها الإقليميين كما يحصل في اليمن .

لقد أفادت السعودية كونها دولة إقليمية فاعلة، ولكن فعاليتها لابد أن تتأثر سلباً بما يجري على أراضيها أو حولها. وان التوقعات المستقبلية لا تخدم هذا الدور كثيراً.

Abstract

Since 2010, the changes in regional environment pushed the Kingdom of Saudi Arabia to reconsider some of the problems and challenges that its policy had gone through, and in terms of visions and perceptions it started to search for what it deems best to promote its security and stability in the region. this role obligatory internal economic, political, social, and regional and international challenges.

This called for the need to adapt when forming its respective towards regional issues, in a way that commensurate with the changes that have occurred in the structure of the Arab regional system and declining stature of some active regional countries, resulting in a multiplicity of regional approaches Saudi Arabia to form its strategic orientations to address the cases of upsetting of the balance in the region,

as well as its commitment to its obligations to its regional allies as it such as Yemen.

Saudi Arabia has reported being an active regional state, and showed more power in dealing with crises, for it was the country least affected with the transitions in the region. but their effectiveness has to be adversely affected by what is happening on the territory or around it. And that the outlook does not serve much of this role.